المحاضرة الثامنة:

الأوضاع الاقتصادية

عرفت الجزائر تقهقرا اقتصاديا خلال القرنين ١٤ و١٥ حيث تأثرت بأوضاع البلاد الداخلية والخارجية، لكن بعد استقرار أوضاع البلاد انتعش اقتصادها، حيث عرف نشاطا ملحوظا باعتباره المورد الرئيسي لمعظم سكان البلاد.

أ- **الزراعة:** كثر الإنتاج الفلاحي في إيالة الجزائر خاصة منتوج الحبوب الذي كانيزرع في مناطق مختلفة، وتذكر المصادر بأن القمح الجزائري كان من أجود المحاصيل الزراعية حيث يتمتع بنوعية ممتازة جعلته ينافس محاصيل الدول الأوروبية في الأسواق العالمية ويؤكد ذلك وليام شالر حيث يقول القمح مشهور في الأسواق الإيطالية ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الأخرى بسبب جودته، لصنع المكارونة وغيرها من العجائن ويذكر أيضا بأن الفلاحة في الجزائر كانت مزدهرة لاسيما في سهول متيجة التي تعد من أجمل الأراضي وأوسعها في العالم وذلك نظرا لمناخها الملائم وخصوبة تربتها، كما تنتج الجزائر بعض الفواكه بشكل وافر حيث تتركز في المناطق المعتدلة إضافة إلى وجود شجر الجوز والكستناء في جميع أرجاء الإيالة إضافة إلى أشجار النخيل وهي مصدر لمنتوج التمور ذو النوعية الرفيعة وغيرها من الأشجار المثمرة التي تحسنت زراعتها بفضل جهود الأندلسيين في الفترة الأولى من التواجد العثماني في البلاد فبعد استقرارهم في البلاد كان لهم الفضل في إدخال زراعة محاصيل لم تكن تجد العناية والاهتمام لدى الأهالي مثل زراعة شجرة التوت الأبيض والأسود بنواحي القليعة وشرشال والأرز والقطن بجهات مستغانم وملیانة.

أما الفحوص الواقعة بالقرب من المدن الرئيسية البليدة، الجزائر والقليعة فإنها اختصت بإنتاج الخضار والفواكه التي حسن الأندلسيون بها حتى صاروا يصدرون منها لتونس، كما توجد بالجزائر مراعي شاسعة حيث كان سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع بحيث تعتبر قطعانهم المصدر الأساسي للثروة ويتوفر العشب الذي يسمح بتغذية الحيوانات وهي على أنواع: الدواجن، الفرس، الثور، الجمل والحمار، البغل، الغنم، الماعز والخيول العربية والتي تتمتع بشهرة عالمية.

ويقوم النشاط الزراعي في الجزائر على نظام الملكيات في الأراضي وهي على ثلاثة أنواع وهي:

أ- ملكية مشاعة: هي عبارة عن أراضي جماعية (العرش) تكون تحت تصرف سكان القبيلة كل حسب طاقته.

ب- ملكية خاصة: وهي قليلة موجودة في ضواحي المدن وهي شبه إقطاعية تتمثل في الأراضي التي يستعملها أصحابها مباشرة. يقوم أصحابها بدفع ضريبة العشور والزكاة.

ج- أملاك الدولة (البايلكات): وهي الأراضي التي تتصرف فيها الدولة.

د- أراضي الوقف: هي أراضي تحبس على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية وفي بعض الأحيان تعطى لأفراد أو لقبائل تستغلها مقابل أجرة متفق عليها وهي تتوزع حول المدن الكبرى.

ب- الصناعة: ظل النشاط الصناعي بالإيالة الجزائرية متواضعا لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة، ومن الصناعات اليدوية التي عرفتها الجزائر نجد: الدباغة، صناعة الأحذية والنسيج

القطني والحريري، صناعة الأسلحة، صناعة الجلود ذات النوعية الجيدة وهي صالحة للتصدير الخارجي، لوازم فرسان المخزن، كما كان صناع النسيج ينتجون الحياك والزرابي والبرانيس. وقد انحصر هذا النوع من الصناعة بالأطلس الصحراوي، أما صناعة الفخار فكانت بندرومة والأحذية والزرابي بقلعة بني راشد والأدوات الجلدية والأقمشة بمازونة، أما صناعة الأسلحة والفضة بمناطق جرجرة ومعالجة الأصواف والجلود وصنع السروج بقسنطينة وصناعة الحلي والأحذية والشواشي بمدينة الجزائر، وعرفت وهران أيضا بصناعة الصوف ودباغة الجلود وغزل النسيج وغيرها. ويعود الفضل في الحفاظ على هذه الصناعات المحلية وازدهارها إلى بعض الأسر من الحضر الأندلسية واليهود هذه الأخيرة التي اختصت بصنع الجواهر الثمينة والأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة وجاء ذلك بعد استقرارهم بالجزائر حيث تمكنوا من إقامة ورشات لمزاولة مختلف المهن والصناعات كالحدادة لصناعة الحلي والمجوهرات خاصة ما تعلق بصناعة الخواتم الفضية والذهبية المرصعة والأقراط، والأحزمة المرصعة، الأساور المنقوشة، الخلاخل والأقراط ذات الشكل الهلالي التي اشتهر بها خاصة يهود الميغورشيم فاحتكروا هذا النوع من الصناعة.

كما اشتهرت الجزائر بمصانع الحرير الأندلسية خاصة المنتشرة بمدن الجزائر والقليعة حيث عرفت بجودة منتوجاتها التي كانت تغطي حاجة المدن الرئيسية ويصدر جزء منه إلى الأقطار المجاورة كتونس.

أما الصناعة المعدنية أو الثقيلة فلم تشهد تطورا ملموسا لا من حيث الكمية ولا من حيث الكيفية وقد اقتصرت على استخراج الملح من سباخ وهران

ومعالجة الجير المستخرج من المحاجر الواقعة قرب المدن كما كان يستخرج الحديد والرصاص بكميات كبيرة من جبال القبائل إضافة إلى بناء السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر.

خصائص الصناعة الجزائرية:

١- اعتمدت الصناعة الجزائرية على المواد الأولية المتوفرة بالبلاد كالصوف والجلود والأخشاب.

٢- اتجهت الصناعة المحلية البسيطة في البوادي إلى تلبية الحاجات الضرورية للعيش بينما الصناعة التقليدية في المدن حافظت على طابعها الوراثي.

٣- خضعت صناعة المدن الكمالية (الحلي- الجواهر- الأحزمة- العطور- المناديل..) لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، ومن صلاحياتها هو الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كميتها، وبمرور الوقت أصبحت عائقا في وجه التطور الصناعي.

٤- اضطرت الصناعة الجزائرية إلى رفع أسعار بضائعها لتغطية الالتزامات المالية والضرائب الثقيلة المفروضة عليها.

٥- تضرر المصنوعات الجزائرية بمنافسة المصنوعات المستوردة بعد فتح باب الاستيراد الخارجي مما أدى إلى غلاء أسعارها وعدم انتهاج الحكومة سياسة الحماية الجمركية حيث كان بعض الحكام يشجعون الاستيراد الخارجي حتى أصبحت تلمسان مستودعا لبضائع تجار فاس ومنفذا لتصريف الأحذية والسروج وقطع الحرير الأتية من المغرب الأقصى، كما وجدت شاشية تونس

الحمراء رواجا جعل الشاشية الجزائرية يقتصر استعمالها على الطبقات الشعبية الفقيرة.

ج- التجارة: مارس الجزائريون في العهد العثماني نشاطا تجاريا واسعا حيث أصبح من الدعائم الأساسية لاقتصاد البلاد ويتجلى ذلك انتشار العديد من المحلات التجارية والأسواق عبر مختلف المدن الساحلية والداخلية ومهما كانت أهمية التجارة الداخلية فإنها تبقى استهلاكية ومحدودة الربح، إذا لم تكن هناك تجارة خارجية مكملة لها ونظرا لأهمية هذا الارتباط فإن التجارة الجزائرية انقسمت إلى نوعين:

أ- التجارة الداخلية: كانت تتم داخل المدن أو بواسطة الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف، وهي تنتشر في المدن الكبرى كقسنطينة، تلمسان، الجزائر وورقلة، وقد عزز التبادل التجاري الداخلي عاملان هما:

١- تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف.

٢- مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان.

وقد نتج عن التبادل بين الشمال والجنوب ازدهار المراكز العمرانية الواقعة بين التل والصحراء كبوسعادة والبرواقية وبسكرة وازدياد أهمية أسواق التبادل الموسمي كسوق اللوحة قرب تيارت والربايع جنوب تيطري والعثمانية قرب قسنطينة.

ب- التجارة الخارجية: كانت تتم مع بلدان المغرب العربي والأقطار العثمانية بالمشرق بالإضافة إلى الدول الأوروبية.

فالتجارة مع تونس والمغرب الأقصى وطرابلس وسوريا والحجاز وتركيا كانت تعتمد على الحاجات الكمالية والترفيهية منها الزرابي والحرف اليدوية المطرزة والتمور وريش النعام والشمع والصوف وقطعان الماشية وجلودها، وكانت هذه التجارة متصلة بموسم الحج تدر أرباحا وافرة.وكانت الجزائر تستورد القطن المغزول والأقمشة الدمشقية والمواد الممزوجة للدباغة والتلوين والأواني الفخارية وغيرها.

أما التجارة مع بلاد السودان فكانت تعتمد على الحاجات الضرورية وبعض الكماليات مقابل استيراد العبيد والتبر وريش النعام وبعض المنتوجات المدارية الإفريقية. غير أن هذه التجارة أصابها نوع من الضعف والانكماش في مطلع القرن ١٩م بعد انفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي وانعدام الأمن بالطرق الصحراوية.

أما تجارة الجزائر مع الدول الأوروبية، كانت الدول الأوروبية خاصة فرنسا تستورد المواد الأولية كالصوف والجلود والشمع والزيوت كما حصل الأوروبيون على قمح الجزائر المورد الأساسي من خلال الوسطاء اليهود مقابل تصدير بعض الكماليات كالعطور والمصبرات من فرنسا والزليج من إيطاليا والعتاد الحربي من اسكندنافيا والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا والسكر والقهوة والأقمشة من إنجلترا عن طريق جبل طارق.

أسباب تدهور التجارة الخارجية:

– قيام منازعات بين الجزائر ودول أوروبا بشكل مستمر حال دون تصديرها منتوجاتها إلى الخارج فاقتصرت على الداخل فقط ولم تكن مربحة بسبب فداحة الضرائب التي كانت تفرض على التجارة الداخلية مما أثر على

المصنوعات اليدوية وحال دون توسعها وتطورها.

– انعدام الأسواق شكل عائقا إضافيا لذلك لم تحقق الصناعات اليدوية أي تقدم ملموس.

– انعدام الاتصالات التجارية التي كانت تربط بين المغرب العربي من جهة وإفريقيا السوداء من جهة أخرى، وقد أثر هذا الاتصال في الأسواق الداخلية الجزائرية.

– النظام التركي الحاكم عمل على تعزيز المركزية فزالت عدة أسواق داخلية والأسواق الوحيدة التي احتفظت بأهميتها هي التي كانت تتاجر مع البلدان المجاورة مثل قسنطينة التي تعاملت مع تونس وتلمسان التي تعاملت مع المغرب الأقصى.

– احتكار تجار اليهود وكبار موظفي الدولة والضباط الأتراك للأرباح الضخمة التي حققتها زراعة الحبوب، الشموع، الأصواف والزيتون... فلم يكن يهمهم تطوير وسائل الإنتاج وتجديدها بقدر ما يهمهم تكديس الثروات.